

التنمية والعدالة

ورشة عمل جمعية العلوم الاقتصادية

دمشق - 19 / 12 / 2017

نبيل مرزوق

التنمية والعدالة

- مخطط العرض
 - مقدمة
 - العدالة وتطور مفهومها
 - قياس العدالة
 - نظريات التنمية والعدالة
 - أثر انعدام العدالة على النمو والاستقرار المجتمعي
 - العدالة في سوريا قبل عام 2011
 - أثر الصراع المسلح على العدالة
 - العدالة الانتقالية

التنمية والعدالة

مقدمة : منظور عام

- كان التقييم لما حققته أهداف الألفية الثمانية (2000-2015)، والتي شكلت إطارا عاما للتنمية، محورها الإنسان، إيجابيا فما حققته بعض الدول من إنجاز شكل تحولا هاما في مسيرتها التنموية، مع ذلك فقد كان تقييم العديد من الباحثين في التنمية أن الأهداف الثمانية قد افتقدت إلى عامل أساسي يكون مشتركا في ما بينها وهو العدالة لتكون التنمية أكثر شمولاً واستدامة، وهذا ماتم الأخذ به في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) (2015-2030)، حيث أصبحت العدالة محورا رئيسيا لعشرة أهداف من 17 هدفا
- تفاقم مظاهر عدم العدالة بين الدول وداخل الدول والذي عززته " العولمة الجارية " والمتسارعة وفتح الأسواق وتحرير حركة رأس المال المرافقة لسياسات الليبرالية الجديدة.
- 50% من البالغين على الصعيد العالمي في أسفل سلم توزيع الثروة يمتلكون أقل من 1% من ثروة العالم، في حين يمتلك 10% الأغنى في العالم نحو 89% من الأصول في العالم (مالية وأخرى)

التنمية والعدالة

العدالة وتطور مفهومها

- " التكافؤ في المساواة، هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار متساويين في ما بينهم (ارسطو، السياسة)، أي أن شرط الاجتماع البشري وديمومته هو العدالة، حيث تتفكك روابط التسلط والتبعية والتفاوت، نتيجة الرفض الإنساني للظلم والتعامل غير المتكافئ
- المساواة في العلاقة بين الأفراد هي العدل وهي ذات بعد أخلاقي وعقلي، ضمن هذا المفهوم لأرسطوا ومعاصريه، كان التعامل بالمثل " العين بالعين... " هو العدل وهو على هذا النحو عدل في ما بين الأفراد (الأحرار والمتساويين)، يطور أرسطو مفهوم العدل الجزئي وفيه " العدل التوزيعي للكرامات والثروة ولسائر المزايا التي يمكن أن تقسم على أعضاء المدينة" في هذا المفهوم للعدل التوزيعي يتجاوز أرسطو المفهوم المادي للعدالة ويكسبها فهما معاصرا نسبيا.

تطور المفهوم تدريجيا ليشمل كل البشر على أنهم متساوون في الإنسانية ومع هيوم في القرن الثامن عشر شملت العدالة المرأة، وتم الانتقال إلى العدالة الاجتماعية كما أنتقل المفهوم من الاستحقاق إلى مفهوم الاحتياجات " من كل بحسب قدرته، ولكل بحسب احتياجاته"

التنمية والعدالة

العدالة وتطور مفهومها (تنمة)

- نقلة هامة على صعيد الفكر الفلسفي لكأنت بجعل الإنسان "غاية في ذاته" وليس وسيلة وأن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا بانضمامهم إلى "كمنولث" دولة ، وأن "المجتمع الذي تسود فيه العدالة وفي الإمكان أن يتحقق هو الدولة التي تطبق العدالة"، العدالة استحقاق كون الإنسان غاية وفي نفس الوقت أصبح تطبيق العدالة مرتبطا بالمؤسسات (الدولة)
- في العصر الحديث قدم جون راولز نظريته في العدالة والتي يعلن في مقدمتها " إن العدالة هي الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الاجتماعية...." وهو من خلال نظريته جعل العدالة الاجتماعية جوهر العدالة، وهي مسؤولية المؤسسات والتشريعات والمنظمات المختلفة والتي تتطلب أن تبنى بطريقة عادلة، وهو ما دعاه إلى افتراض الوضع الأصلي وحجاب الجهل اللذين حظيا بكثير من النقد، مهمة الممثلين الموجودون في الوضع الأصلي وضع التشريعات والقوانين والسياسات وفق مبدأي العدالة

التنمية والعدالة

العدالة وتطور مفهومها (تتمة)

1- لكل شخص الحق المتساوي في نظام من الحريات الأساسية الأكثر اتساعا للجميع في ذات النظام.

2- مبدأ الفرق، والمقصود به أن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مقبولة فقط ضمن شرطين، الأول : أن تكون متصلة بمناصب ومواقع مفتوحة للجميع على أساس تكافؤ منصف في الفرص. والشرط الثاني: أن يكون الغرض منها تحقيق نفع أكبر لمن هم أقل حظا بين الجميع.

يحدد اولز عددا من العناصر يعتبرها ضرورية ليتمكن الأفراد من تحقيق أهدافهم ومايسعون إليه والتي يجب أن يوفرها المجتمع " كسلع أولية" - الحقوق والحريات الأساسية،...- حرية الحركة وحرية اختيار الوظيفة من بين فرص متنوعة...، - قوى وامتيازات وظائف ومراكز السلطة والمسؤولية، - المدخول والثروة،...- الأسس الاجتماعية لاحترام الذات

التنمية والعدالة

قياس العدالة

- تختلف أنواع العدالة من عدالة جزائية والعدالة الإجرائية والعدالة التصحيحية والعدالة التوزيعية وهي ما تهمنا هنا، والعدالة الانتقالية والتي سنتعرض لها لاحقاً
 - تحدد لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (تقرير التنمية العالمي 2006) ستة مجالات للتوزيع غير العادل 1- عدم العدالة في توزيع الدخل.
 - 2- عدم العدالة في توزيع الأصول
 - 3- عدم العدالة في توزيع الفرص للعمل والعمل المأجور
 - 4- العدالة في توزيع اوصول إلى المعرفة
 - 5- عدم العدالة في توزيع الخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي وتوفير البيئة الآمنة
 - 6- عدم العدالة في توزيع فرص المشاركة المدنية والسياسية
- لم تأخذ اللجنة بعدم العدالة بين الجنسين وهو مأخذ هام على نوعية عملها، في حين تعتمد التنمية المستدامة لعدم المساواة، الوصول إلى الموارد، النوع الاجتماعي والفرص، والممحصلة.

التنمية والعدالة

قياس العدالة

- يقترح اتكينسن لحساب الدخل، أخذ الدخل الإجمالي وليس فقط دخل العمل بل عائد الملكية والموارد الأخرى أيضا، وقد أصبح هناك اتجاه عام نحو تقدير الدخل وفق أجور + عائد أصول
- يتيح معامل جيني التعرف على عدم المساواة في توزيع الدخل عبر مجموع السكان وفق شرائح إجتماعية من الأقل دخلا إلى الأعلى دخلا
- نسبة بالما : وهي نسبة حصة العشير الأعلى دخلا من السكان بالنسبة لمجموع 40% من السكان الأقل دخلا، كلما انخفضت تلك النسبة كان توزيع الدخل أكثر عدلا والعكس صحيح
- مؤشر القدرات
- مؤشرات أخرى : للفقر ، الفقر متعدد الأبعاد

التنمية والعدالة

نظريات التنمية والعدالة

- كوزنتس وجد أن في المراحل الأولى من التصنيع في الدول النامية يزداد عدم عدالة توزيع الدخل ليثبت في مرحلة لاحقة ثم يتراجع إلى مستوى أفضل من العدالة
- البعض الآخر يرى في عدم عدالة توزيع الدخل حافزا على الاستثمار والابتكار وفي نفس الوقت يؤدي عامل التسرب نحو الأسفل إلى زيادة التشغيل وتحسين مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المنخفض.
- ويرى آخرون أن توزيع الدخل متوافق مع توزيع رأس المال، والنتيجة النظرية الرئيسية هي عدم عدالة الدخل والثروة مرتبطة عكسيا بالنمو الاقتصادي اللاحق
- كلما كان توزيع الدخل والثروة غير عادل كان معدل النمو أقل
- عدم عدالة توزيع الدخل والأرض ترتبط سلبيا بالنمو اللاحق
- عدم عدالة توزيع الدخل الكبيرة ضارة بعملية النمو وبالحد من الفقر

التنمية والعدالة

أثر انعدام العدالة على النمو والاستقرار المجتمعي

- يرى بول كوليه أن القياس الموضوعي للتنظيم الاجتماعي، عدمالمساواة، غياب الديمقراطية والانقسام العرقي والطائفي ليس لها تأثير تلقائي خطر
- كريستوفر كرامر يرى أن عدم المساواة تترافق بدرجة من القوة والقمع التي تدفع للتغلب عليها إلا إذا كان هناك عقبات تحول دون الفعل الجماعي.
- عدم المساواة الكبيرة في الدخل تفاقم من هشاشة السكان لحالات الطوارئ الانسانية
- كاغاتا بيركن وآخرون: يرون بأن عدم المساواة العمودية في الدخل لم يوجد ما يدل على أنها تزيد خطر نشوب الحرب، إلا أن عدم المساواة الأفقية والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعات تبدو مرتبطة إيجاباً مع نشوب النزاعات
- من أسباب الثورات تضاف الاهانة والخوف والتفوق والاحتقار والنمواللامتناسب لبعض أجزاء المدينة . (أرسطو، السياسة)

التنمية والعدالة

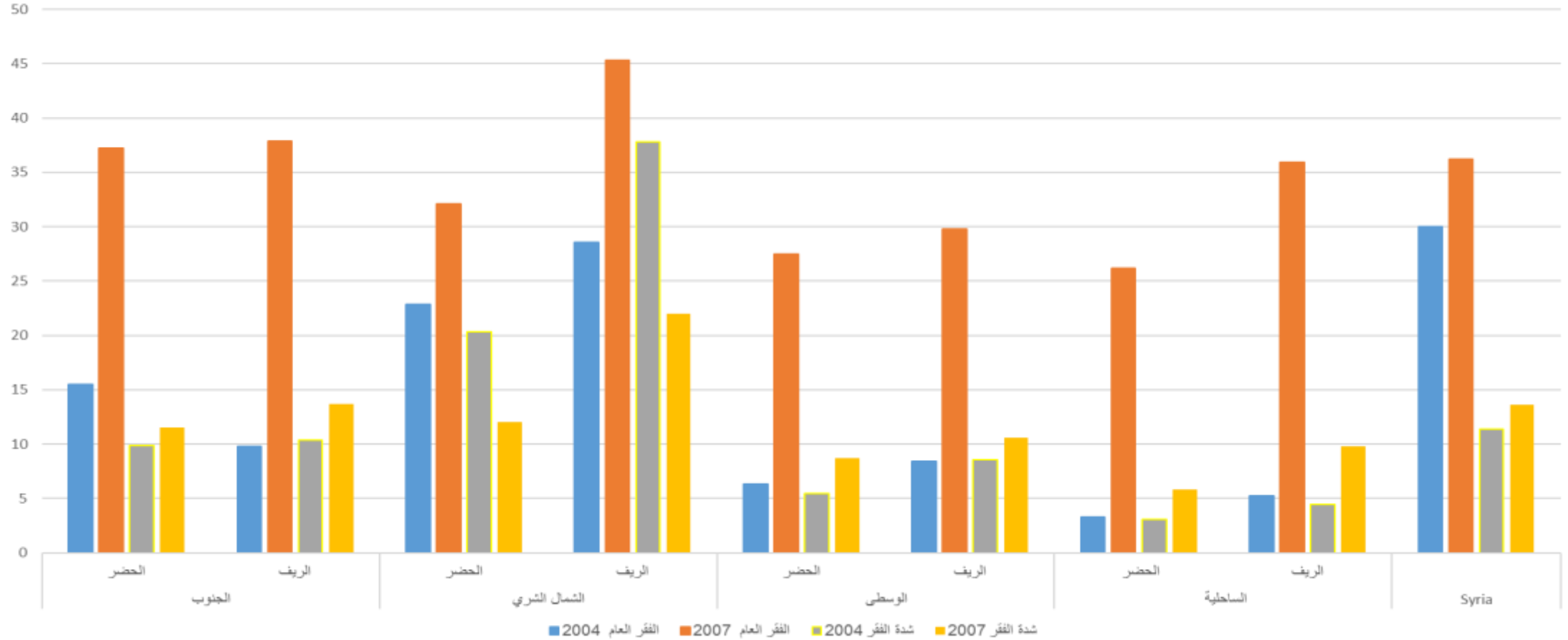
العدالة في سوريا قبل عام 2011

- بلغ معدل الأمية نحو 15.6 % عام 2010، مع ذلك فإن معدل الأمية بالنسبة للنساء كان يعادل 2.4 مرة معدل الأمية للذكور ، خلال السنوات 2001-2010 كان معدل النمو في رأس المال البشري بطيئاً لم يتجاوز 0.2 % (2005-2010)
- قوة العمل : تراجعت مشاركة الرجال في قوة العمل من 83.3 % من القوة البشرية للرجال عام 2001 إلى 72.3 % عام 2010، كما تراجعت مشاركة المرأة من نحو 21.3 % من القوة البشرية الأنثوية عام 2001 إلى نحو 12.9 % عام 2010
- بلغت حصة الأجور من الناتج المحلي لعام 2004 نحو 40.5 % وتراجعت هذه الحصة عام 2007 إلى 30 %
- بلغ معدل الفقر في سورية عام 2004 نحو 11.4 % وازداد عام 2007 إلى 12.3 %

التنمية والعدالة

العدالة في سورية قبل 2011

الفقر حسب المناطق ريف - حضر



التنمية والعدالة

أثر الصراع المسلح على العدالة

- وجد موردوش وساندلر أن الحرب الأهلية تقلص النمو في البلاد بنحو 85% في السنوات الخمس الأولى وبعد ذلك يكون النمو منخفضاً بنسبة 31% بعد 35 سنة
- يتسبب الصراع المسلح بأضرار مباشرة وغير مباشرة للمواطنين، قتل، جرح وإعاقات دائمة تغيير تركيبة الأسر وأدوار أعضائها، تدمير للممتلكات ومصادر الدخل، الوقوع في مصيدة الفقر، الحرمان من الخدمات التعليمية والصحية، في نفس الوقت الذي ينشأ فيه مجموعات من المستفيدين.
- الصراع يغير المجتمع أكثر من أن يدمره فقط
- النزوح والتشرد وافتقار الأمان لأعداد واسعة من المواطنين
- تحويل التمويل من الإنتاج إلى التسلح والعنف، ما يعيق عملية تطوير الإنتاج والاستثمار
- تتحول نسبة كبيرة من النساء إلى مسؤولات عن الأسر دون أن يمتلكن اللقدرات اللازمة

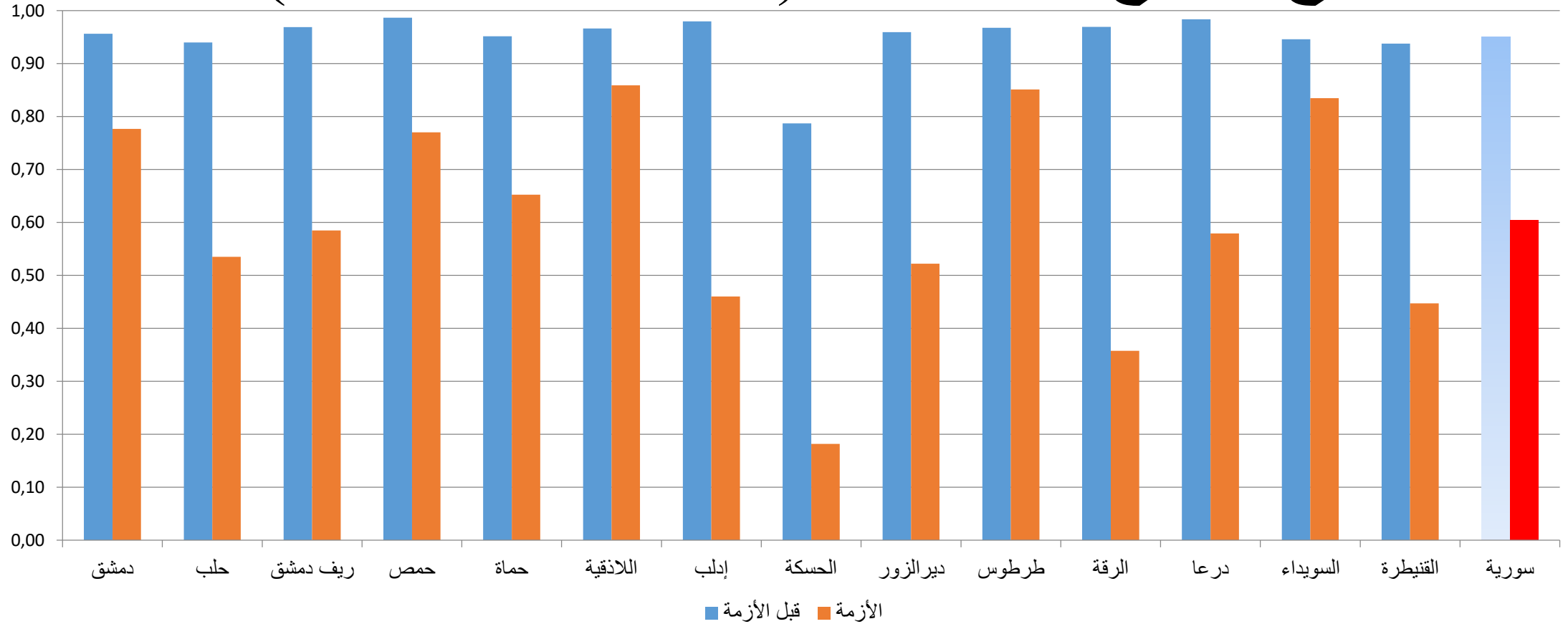
التنمية والعدالة

أثر الصراع على العدالة

- قدر عدد القتلى نهاية عام 2015 بنحو 470 ألف شخص، والجرحى والمعاقين بما يقارب 1.8 مليون شخص، وقدر عدد النازحين داخليا ب 6361 ألف شخص، يضاف إليهم 4275 ألف شخص لاجئ أو مهاجر
- في عام 2015 بلغ الفاقد الاجمالي في الناتج المحلي 163.3 مليار دولار أمريكي
- مايعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي لسوريا عام 2010
- تسعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015

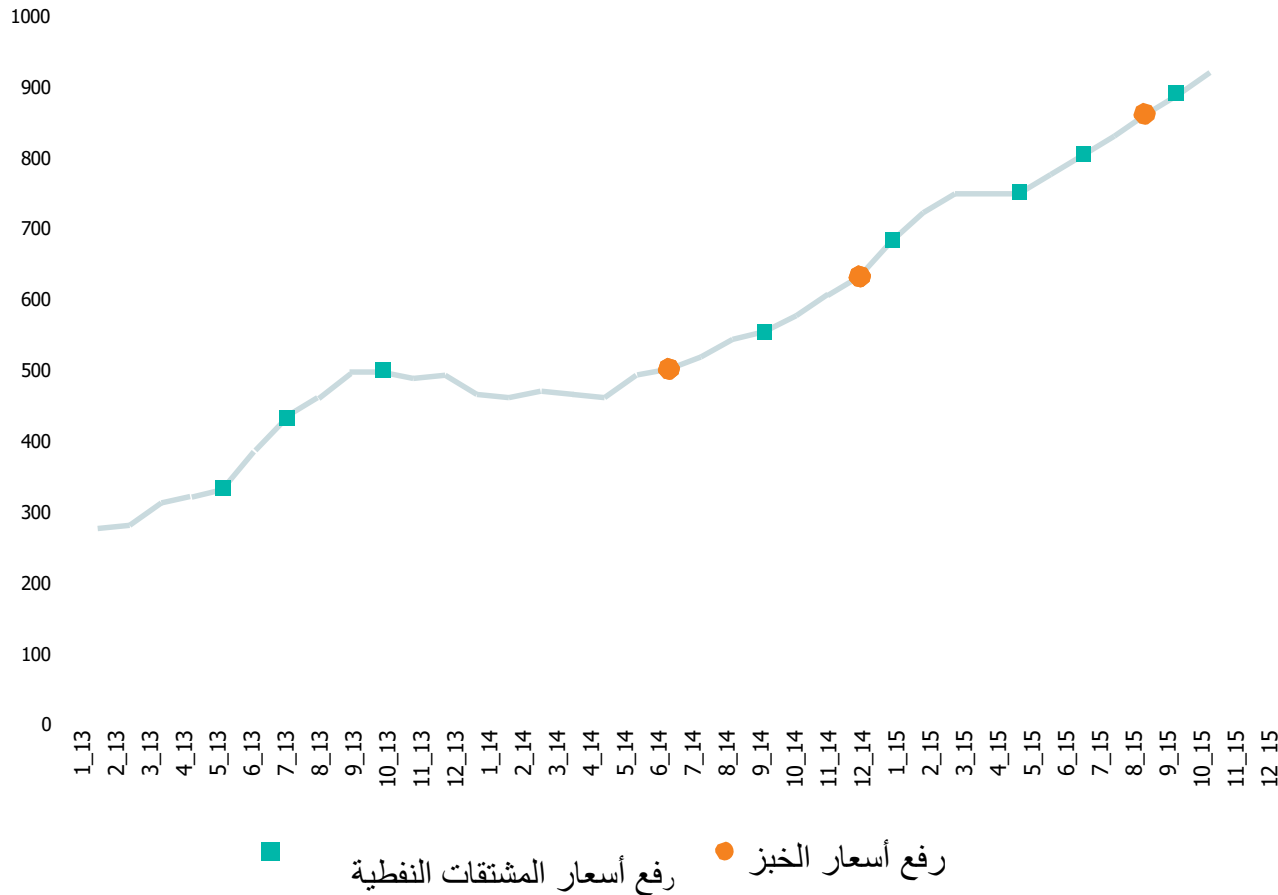
التنمية والعدالة

أثر الصراع المسلح على العدالة (دليل شروط المعيشة)



آثار الصراع على العدالة

السياسات الاقتصادية: تكاليف المعيشة : ارتفاع غير محتمل
مؤشر أسعار المستهلك (كانون ثاني 2013 - كانون أول 2015)

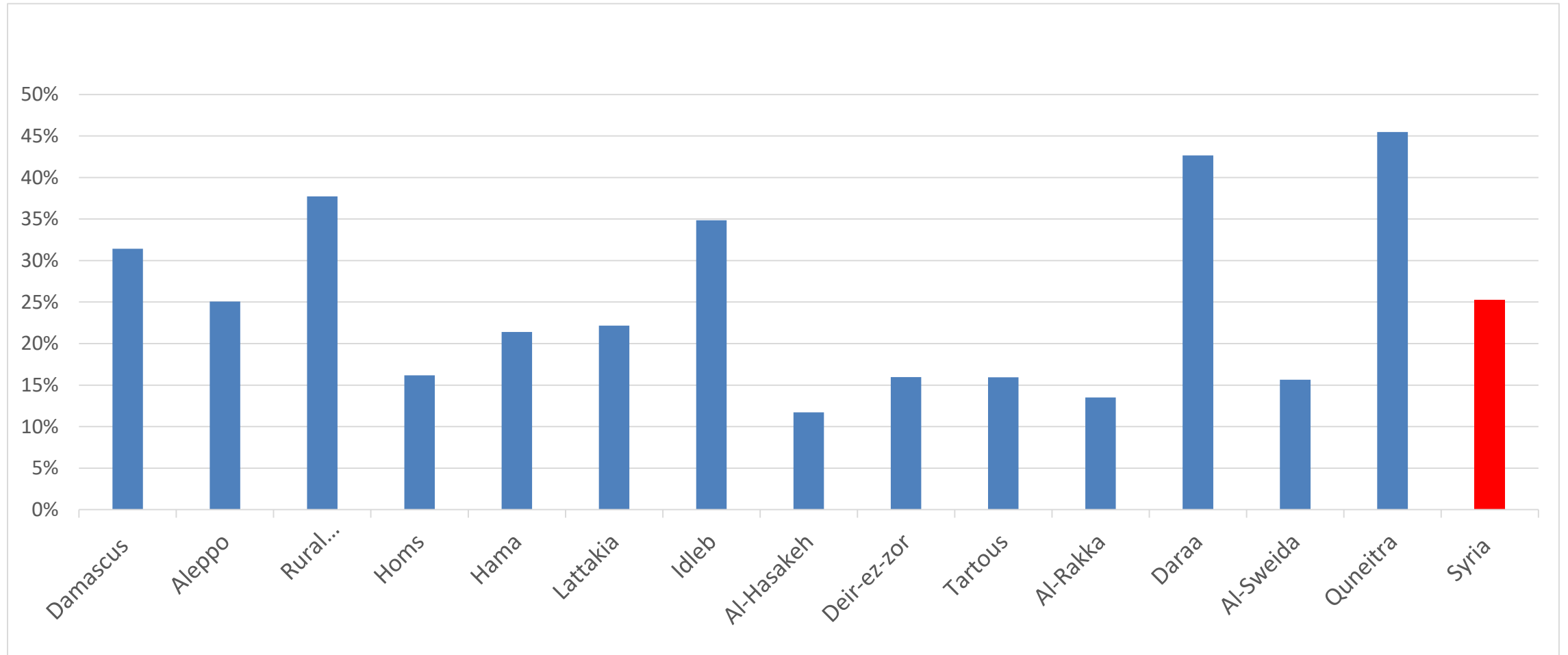


انعكس الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة عام 2015 في تدهور مستوى معيشة الأسر، وخاصة تلك الأكثر فقرا التي أصبحت غير قادرة على استمرار الحصول احتياجاتها الأساسية

القرارات الحكومية لعبت جورا حاسما في 2015 في زيادة تكاليف المعيشة

التنمية والعدالة

أثر الصراع على العدالة: النازحون داخليا كنسبة من العدد الكلي من السكان



التنمية والعدالة العدالة الانتقالية

- توقف الاقتتال لايعني نهاية الحرب وتوقف الحرب لايعني عدم إمكان تجديدها
- العمل على إزالة أسباب النزاع وإزالة ما ترسب من أحقاد وكراهية، وهي عملية وإن كانت تتخذ بعدا قانونيا، فهي في جوهرها عودة إلى إنسانية الإنسان التي غيبتها الصراعات العنيفة وهي تشترط عددا من الخطوات المتناظرة والمتتابعة من قبل فريقين النزاع
- الاعتراف: وهو الاعتراف بالآخر
- تحمل التبعة سواء في الثناء أو اللوم
- المسؤولية (الذات مستمرة عبر الزمن) المسؤولية الاسترجاعية والمسؤولية المستقبلية
- المشاركة العامة في عملية العدالة الانتقالية (النساء والرجال والشباب وجميع المواطنين)
- إقامة المؤسسات المسؤولة عن متابعة تنفيذ الإجراءات والإنصاف